محاضرة الثامنة

الركود الرأسمالي ونظرية كينز

عرفت الرأسمالية الصناعية منذ أن أخذت في النمو الإزدهار أزمات متتالية كان النشاط الاقتصادي يتحول عندها من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود، وبدأت هذه الأزمات منذ بداية القرن 19م. إن الكلاسيك اعتبروا هذه الأزمات والركود وما يصاحبها من بطالة سرعان ما تزول وهي اختلالات عابرة نتيجة عوامل مؤقتة.

فالتشغيل طبقاً لنظرية الكلاسيكية لا يبلغ مستوى التوازن إلا عندما يصل للتشغيل الشامل (أي لا وجود للبطالة)، وذلك بترك الأجور تنخفض، مع عدم تدخل الحكومة ونقابات. ولكن لوحظ في انجلترا وأمريكا في 1920 و 1932 على التوالي بقاء البطالة برغم من قبول الأجور المنخفضة. من هنا اتضح أن الكلاسيك مخطئون في تحليلهم للبطالة.

1) نظرية كينز "Keynes"

أهتم "كينز" بالبطالة اهتماماً كبيراً حيث نشر كتابه المشهور في سنة 1932 "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" تضمن نقدا شديدا لنظرية الكلاسيكية، وعرض فيه نظريته الجديدة في التشغيل. وفيما يلي نعرض وبإختصار بما جاء به "كينز" في كتابه:

1-1) نقد النظرية الكلاسيكية: النقد هنا كما ذكرنا سابقاً جاء في فكرة التشغيل الشامل لدى الكلاسيك، وبيّن أن هناك احتمالا كبيرا لأن يؤدي انخفاض الأجر إلى زيادة البطالة لا القضاء عليها، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمهما:

- الأجر هو المحرك الدورة الاقتصادية (زيادة الطلب، زيادة انتاج...)؛
- الأجر يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروعات.

خلص "كينز" أن مستوى الأجر ليس هو الذي يحدد مستوى التشغيل وليس هو الذي يحدد ما إذا كان هذا المستوى هو التشغيل الشامل أو المستوى الأقل.

وسؤال المطروح هنا: **ما الذي يحدد مستوى التشغيل ؟**

2-1) نظرية كينز في التشغيل: نظريته في التشغيل تقوم على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون لإنتاج كمية السلع هو الطلب الكلي الفعلي، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون وعلى ما يريدون أن ينتجوا يشغلون العدد المناسب من العمال.

ويتكون الطلب الكلي من طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

أ) طلب على سلع الاستهلاك: يتوقف على عاملين هما الدخل وبعض العوامل النفسية (ميل الاستهلاك) التي تدفع الأفراد على زيادة الإنفاق أو تقليل منه؛ وفكرة المهمة في "نظرية كينز" هو أنه كلما زاد دخل البلد زاد إدخاره، ولكن هناك ملاحظة أن الادخار يقلل من الطلب على السلع الذي يؤدي لإنخفاض الانتاج وبدوره يخفض حجم التشغيل أي حدوث بطالة، ولكن لتخلص من هذا هناك عامل أخر جاء ليعوض هذا النقص وهو الاستثمار، وهو ما سنراه بعد هذا.

ب) طلب على سلع الاستثمار: يتكون من من الطلب على الآلات وغيرها من السلع التي تستخدم في الانتاج، إن الذي يطلب سلع الاستثمار هم المنظمون (المنتجين)، ولكي يطلب المنظم هذه السلع الاستثمارية (آلة مثلا) يجب أن يتحصل على ربح صافي خلال مدة حياتها وذلك بعد خصم جميع تكاليفها وخصم ثمن المواد الأولية وأجور العمال وكافة النفقات الأخرى التي تستدعي ادارة الآلة للإنتاج فيما عدا سعر الفائدة. ولتعبير عن هذه الفكرة استعمل "كينز" مصطلحات فنية، فيقول إن المنظم لا يطلب وحدة اضافية من السلع الاستثمارية إلا إذا كانت "الكفاية الحدية" لهذه الآلة أكبر من سعر الفائدة الذي يدفع لاقتراض وشراء الآلة.

الكفاية الحدية = الربح المتوقع/ثمن الآلة

مثال: اذا كان الربح المتوقع = 100 دج بعد خصم جميع تكاليف ما عدا سعر الفائدة ، وثمن الآلة = 1000 دج ، وسعر الفائدة = 4%.

الكفاية الحدية = 1000/100 = 10% وهي أكبر من 4 % اذاً من مصلحة المنظم إقامة الاستثمار لأنه سيتحصل على: **ربح صافي =** 10% - 4% = 6%.

بين "كينز" أهمية الكفاية الحدية التي تحدد الاستثمار والذي بدوره كما ذكرنا يحدد مقدار التشغيل في حالة ازدياد الادخار. من هنا كان لازم على "كينز" الوقوف لتحليل العوامل التي تحدد الكفاية الحدية لرأس المال والتي أرجعها لنوعين من عوامل:

عوامل موضوعية أكيدة: تتمثل في مقدار الآلات والاستثمارات المشابهة الموجودة فعلا في الاقتصاد قبل إقامة أو شراء هذه الآلة، فإذا كان مقدار هذه الآلة كبيرا معنى ذلك أن السلع التي تنتجها تلك الآلات سيكون كثير العرض ومن ثم تنخفض ثمن السلع التي تخفض الربح وبدورها تخفض من الكفاية الحدية وعكس بالعكس.

عوامل نفسية متوقعة: هو ما يتوقع المنظمون حدوثه (أثمان المواد اولية، الاجور..) خلال عمر الآلة كلها بين التفائل والتشائم، فإذا كان هناك تفائل أي التوقع بزيادة الربح فهو يؤثر على الاستثمار وكفاية الحدية بالارتفاع والعكس بالعكس في حالة التشائم.

أما التساؤل الأخر المطروح: **كيف يتحدد مستوى التشغيل ؟ وهل يجب أن يكون المستوى المتحقق هو المستوى التشغيل الشامل دائما كما كان يعتقد الكلاسيك ؟**

الاستثمار هو المحرك التشغيل ويتوقف مستوى التشغيل على مستوى الطلب الكلي الفعلي على السلع:

- إذا كان الطلب الكلي الفعلي من الكمية المنتجة أكبر الكمية المنتجة، تزداد أرباح المنتجين ويزيد الانتاج والتشغيل.
- اذا كان الطلب الكلي الفعلي أقل من كمية الانتاج ينقص المنتجون الانتاج ومعه التشغيل إلى الحد الذي تتساوى فيه كميات الانتاج مع قدر الطلب الكلي فعلي.

نلاحظ من السابق هناك فكرة أخرى ذات أهمية تحدد الشرط الذي يعين تحديد مستوى التشغيل، ومفادها أن الانتاج والتشغيل يتحدد عند تساوي كل من حجم طلب الاستثمار مع الادخار(*) الذي تحققه الجماعة كلها (I=S).

- الاستثمار (I) أكبر من الادخار (S) يؤدي لزيادة الانتاج والتشغيل.
- الاستثمار (I) أقل من الادخار (S) يؤدي لتراجع الانتاج والتشغيل ويتجهان نحو الانكماش.

ويقر "كينز" أنه ليس من الضروري أن يكون المستوي الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الشامل، لأن لتحقيق ذلك كما ذكرنا سابقا يجب أن: I=S، فعند تحقيق هذا الشرط يعني أن كل الذي ينتج عند التشغيل الشامل يصرف في السوق، لأن ما يبقى بدون تصريف بسبب الادخار ويصرف هذا الاخير في شكل استثمارات وبذلك يستمر الانتاج عند مستوى التشغيل الشامل.

فهل هناك ما يضمن تحقيق هذا الشرط (I=S) في اقتصاديات الدول ؟ أجب "كينز" بالنفي.

- الدول المتقدمة لها مشكلة الطلب الكلي (أي انخفضه)، فغالبا ما يكون طلب على استثمار في الظروف العادية أقل من المستوى المطلوب (أي مساوي للادخار) نتيجة لحجم الاستثمارات والآلات الموجودة في هذه الدول الذي يؤدي لانخفاض الكفاية الحدية مقارنة بسعر الفائدة والذي يقلل من استثمارات ولا يساوي الادخار.
- الدول المتخلفة لها مشكلة الطلب والعرض الكلي.

1-3) نظرية الركود الطويل المدى: طبقها بعض أنصاره(**) وخلاصة هذه النظرية أن البلدان الرأسمالية النامية (المتقدمة حالياً) كانت قبل منتصف القرن الماضي تميل لتحقيق التشغيل الشامل ولم تعاني من بطالة إلا لفترات قليلة، ويرجع ذلك لوجود فرص استثمارية كبيرة (تزايد عدد السكان+ وجود مناطق لم يصلها التصنيع بعد)، أما بعد منتصف القرن الماضي وحاليا ضعفت الفرص الاستثمارية لانخفاض معدل تزايد السكان وانخفاض الطلب على استثمار لاستكمال التصنيع في مناطق البكر.

من هنا أصبح الدول الرأسمالية تعاني من عدم القدرة على تحقيق التشغيل الشامل.

2) مآل الرأسمالية والسياسة الاقتصادية التدخلية لكينز ومدرسته

أقر "كينز" أن البطالة موجودة وللحد منها لا بد أن يكون للدولة دور وتدخل، وهذا دون هدم النظام الرأسمالي؛ فزيادة المتعطلين تؤدي لتراكم البطالة وبدورها تؤدي لإنخفاض الأجور مما يسبب حدوث مجاعات وأمراض، الأفراد لن يصبروا على هذا فتظهر ثورات وينهار النظام الرأسمالي ويحل محله النظام الإشتراكي، وهذا ما يخشى "كينز" حدوثه.

كانت مقترحات "كينز" زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار.

2-1) زيادة الطلب الاستهلاك: ينصح "كينز" ومدرسته بما يلي:

(*): الادخار عنصر انكماش معناه بقاء جزء من السلع دون أن يطلب للاستهلاك.

(**): منهم الكاتب الامريكي "A. Hansen" وكاتب الاسترالي "Higgins"

أولا) إعادة توزيع الدخول على الأفراد (إزالة تفاوت في دخول) لأنه ذهب بالقول لو أن هذه الفروق تم توزيعها على أقل الأفراد دخول فإن ذلك يؤدي لزيادة الاستهلاك، والحل هنا فرض ضريبة تصاعدية لإقتطاع جزء من دخول وثروة الأغنياء التي تذهب إلى الموازنة العامة للدولة وتنفق لصالح الفقراء.

ثانيا) تقوم الدولة بتقديم الخدمات الضرورية من مأكل ومسكن وصحة مجاناً أو بأثمان إسمية أقل بكثير من نفقات انتاجها، على أن تتحمل الدولة ما يسببه ذلك من تكاليف.

2-2) زيادة الطلب على الاستثمار: ينصح الكنزيون بما يلي:

أولا) تقوم الدولة نفسها عند حدوث بطالة بعمل مشروعات استثمارية توظف فيها جزءاً من العمال المعطلين.

ثانيا) تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.

ثالثا) تقضي الدولة على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يكون لكل منظم بمجرد ظهوره اختراع جديد حق تطبيقه وإنشاء الاستثمارات الجديدة التي يأتي بها هذا الاختراع.

رابعا) القضاء على الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة ويكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضئيلاً مما يقلل من إقامة الاستثمارات.

هذه بإختصار السياسة التدخلية التي رسمها الكنزيون لرفع الطلب الكلي الفعلي، حتى يزيد الانتاج والتشغيل، ويقضي على البطالة، وينقذ النظام الرأسمالي الذي تهدده خطر البطالة.

وما يجب التنبه إليه أن تحليل "كينز" وسياسته أنما تنطبقان فقط على الاقتصاديات الرأسمالية النامية أما الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة فتثير مشكلات أخرى بداخله.